تقييم الحوافز الجبائية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس في سياق جائحة كوفيد-19

أشرف القيزاني

الملخص:

تتناول هذه الورقة إشكالية توظيف الحوافز الجبائية في تونس، مع التركيز على ضعف مردودها في تحقيق الأهداف التنموية، خاصة في ظل الأزمات الصحية المتكررة. على الرغم من تكلفتها المرتفعة على المالية العمومية، لم تُسهم الحوافز الجبائية في دعم القطاعات الحيوية مثل الصحة العمومية.

تُوصي الورقة بإعادة توجيه الحوافز الجبائية لدعم قطاع الصحة العمومية، الذي يعاني من مشاكل هيكلية، أبرزها نقص التمويل المستدام وضعف البنية التحتية. كما تُؤكد على ضرورة تبني سياسة حوافز جبائية ترتكز على الأهداف الاجتماعية، مع تحسين كفاءة تخصيص الموارد نحو القطاعات الأكثر احتياجًا.

أدى تفشي جائحة فيروس كورونا إلى بروز قضايا المالية العامة في صدارة اهتمامات الخطاب الشعبي في تونس. ورغم أن معظم النقاشات تركزت على الموارد المخصصة لقطاع الصحة، فإن ندرة التمويل العمومي باتت ظاهرة تؤثر على جميع القطاعات الحيوية الأخرى، مما يطرح تساؤلات حول مدى قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها المالية المتزايدة. **وفي هذا السياق، لا بد من السؤال: هل هذه الندرة في الموارد هي نتيجة حتمية للوضع الاقتصادي الراهن، أم أنها نتاج سياسات اقتصادية غير فعالة استمرت لعقود؟**

إحدى هذه السياسات التي كانت لها آثار كبيرة على الوضع المالي للدولة هي الحوافز الجبائية، والتي تُعدّ أداة أساسية في توجيه السلوك الاقتصادي على مدار العقود. وتندرج هذه الحوافز ضمن ما يُعرف بالنفقات الجبائية، التي تتمثل[1] في الأحكام القانونية الاستثنائية المخالفة للنظام الجبائي المرجعي، والرامية إلى تخفيف الأعباء الجبائية على فئات محددة من المطالبين بالأداء أو على بعض الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يترتب عنه نقص في موارد الدولة. وتتنوع[2] هذه النفقات لتشمل الإعفاءات الضريبية، الطرح أو الخصم من أساس الضريبة، التخفيض في نسب الأداء، التخفيض أو الاعتماد الضريبي، تأجيل آجال الدفع، أو حتى التخلي عن تعديل الضريبة. وتهدف هذه الامتيازات إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، إلا أنها تطرح في المقابل إشكالية تتعلق بمدى فعاليتها وانعكاساتها على التوازنات المالية للدولة.

تعود هذه السياسة في تونس إلى ما قبل استقلال البلاد بفترة طويلة.[3] ففي سبتمبر 1946، أصدر مرسوم يمنح امتيازًا ضريبيًا على أرباح رأس المال المتأتية من اللزمات. ومنذ ذلك الحين، أصبحت هذه السياسة تُستخدم بشكل متزايد لتوجيه السلوك الاقتصادي. وفي الستينيات والسبعينيات، شهدت البلاد زيادة ملحوظة في عدد الامتيازات الجبائية، خاصة مع صدور قانون 72[4]، الذي كان يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إعفائهم من ضريبة الشركات. وكان من المتوقع أن يتم التراجع عن هذه الامتيازات تدريجيًا مع دخول المستثمرين إلى تونس واستقرارهم بها، لكن الواقع أظهر أن هذه المراجعات لم تتم إلا نادرًا على مدى 45 عامًا. كما شهدت الثمانينات زيادة هائلة في الامتيازات الجبائية، خصوصًا بعد انضمام تونس إلى برامج الإصلاح الهيكلي (ب إ هـ) في عام 1986،[5] التي كانت بقيادة المؤسسات المالية الدولية. وفي عام 1993، أصدرت تونس مجلة تشجيع الاستثمارات[6] التي عززت هذه الامتيازات وضمنت استمراريتها داخل النظام الجبائي التونسي، خاصة تلك التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات.

واستمرت هذه السياسة حتى صدور مجلة تشجيع الاستثمارات التي تم التصديق عليها في 2016، لتستمر في استخدام الحوافز الجبائية كأداة أساسية لجذب الاستثمارات لتحقيق هذه الأهداف. وقد تم ذلك من خلال القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 والمتعلق بقانون الاستثمار، إضافة إلى الأوامر الحكومية الصادرة في شكل نصوص تطبيقية، وبعض النصوص القانونية الأخرى التي تهدف إلى تنظيم وتفعيل الامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة للمستثمرين.

رغم أهدافها المعلنة والمتمثلة في تشجيع الاستثمار الأجنبي، خلق مواطن الشغل، وتحقيق التنمية المحلية، إلا أن هناك تساؤلات حول مدى فعالية هذه السياسات. فهل حققت هذه الحوافز أهدافها التنموية؟ أم أنها أدت إلى هدر للموارد العمومية دون تحقيق نتائج ملموسة؟ هذا يبرز أهمية إعادة تقييم هذه السياسات بعد عقود من التطبيق، خصوصًا في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد.

1_ التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة, ملحق عدد 12 ,مشروع قانون المالية 2025,ص.87.
2_ التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة, ملحق عدد 12 ,مشروع قانون المالية 2025,ص.88.
3_ سحر مشماش, الامتيازات الجبائية تثقيل لكاهل المالية العمومية, 2020/09/08, ص.5.
4_ القانون عدد 72-38 المتعلق بإحداث نظام خاص بالصناعات التصديرية.
5_ سحر مشماش, مرجع سابق الذكر, ص.5.
6_ القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرّخ في 27 ديسمبر 1993

مع مرور الوقت، لم تتم إعادة تقييم فعالية هذه الحوافز الجبائية بالشكل الكافي، مما أدى إلى إغفال تأثيرها الحقيقي على الاستثمار وكلفتها العالية بالنسبة للدولة من حيث خسائر الإيرادات. وقد أدى هذا الإغفال إلى إدراج فصل في القانون الأساسي للميزانية الجديد (الفصل 46) يلزم الحكومة بإعداد تقرير سنوي حول تكلفة هذه التدابير وإرفاقه بقانون المالية السنوي. كما تم تعزيز هذا الإجراء في قانون مراجعة منظومة الامتيازات الجبائية (قانون عدد 8 لسنة 2017)، الذي ينص على ضرورة أن يتضمن التقرير تحليلًا مفصلًا لتكاليف هذه الحوافز وفوائدها، بالإضافة إلى نشره للعموم على موقع وزارة المالية. إلا أنه، ورغم إصدار هذه التقارير بانتظام، لم يتم وضع أي خطط عملية للاستفادة منها في تعديل السياسات الجبائية أو الحد من الامتيازات غير الضرورية. وهو ما يعكس غياب إرادة حقيقية لتوظيف هذه المعطيات في تحسين النجاعة المالية للدولة.

تؤدي الامتيازات الجبائية إلى تقليص الموارد العمومية، حيث تقوم الدولة من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الشركات والمؤسسات، أو إعفائها تمامًا، بحرمان نفسها من إيرادات كان بإمكانها الحصول عليها بطرق أخرى. وبذلك، تُعتبر الامتيازات الجبائية من النفقات غير المباشرة. وبالتالي، فإن هذه الامتيازات تساهم في تقليص الإيرادات العامة التي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات العامة وتحقيق الأهداف التنموية.

رغم أهمية قطاع الصحة كأحد الركائز الأساسية للخدمات العامة، إلا أنه لم يستفد سوى من 1.4%[7] من إجمالي النفقات الجبائية لسنة 2023، وهي نسبة متواضعة تعكس ضعف الاهتمام بهذا المجال مقارنة بحاجاته المتزايدة. هذا التخصيص المحدود يطرح تساؤلات حول مدى فعالية السياسة الجبائية في دعم القطاعات الحيوية، خصوصًا في ظل التحديات التي يواجهها النظام الصحي بعد جائحة كوفيد-19.

المشاكل الرئيسية التي يواجهها القطاع الصحي في تونس[8]

لا تزال المنظومة الصحية في تونس تواجه تحديات هيكلية عميقة تعيق قدرتها على تقديم خدمات صحية متكافئة وعالية الجودة. ومن أبرز هذه التحديات:

- **تفاوت البنية التحتية وتوزيع الخدمات الصحية**
  - ضعف جاهزية البنية التحتية الصحية بين مختلف الجهات، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في عرض الخدمات الصحية بين المناطق الحضرية والريفية.
  - صعوبة النفاذ إلى الرعاية الصحية لبعض الفئات، خاصة النساء والأطفال في المناطق الريفية.
  - محدودية القدرة على الوقاية والتكفل بضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي رغم وجود الإطار القانوني (القانون عدد 58)[9].
- **قصور في جاهزية النظام الصحي لمجابهة الطوارئ الصحية**
  - كشفت جائحة كوفيد-19 عن نقائص خطيرة في استعداد المنظومة الصحية لمواجهة الكوارث الصحية والطوارئ.
  - ضعف آليات الحوكمة، وغياب نظام معلوماتي مندمج ومرقمن، مما يعطل سيرورة اتخاذ القرار وتحسين جودة الخدمات.

7_ التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة, ملحق عدد 12 ,مشروع قانون المالية 2025, ص.14.
8_ المشروع السنوي للأداء لمهمة الصحة لسنة 2024, وزارة الصحة, أكتوبر 2023, ص.6 و7.
9_ قانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة

- تقادم المنظومة القانونية وعدم تلاؤمها مع المستجدات الصحية والتطورات التكنولوجية في المجال الطبي.

- **أزمة تمويل القطاع الصحي وتراكم الديون**
  - تعاني منظومة التمويل الصحي العمومي من نقاط ضعف هيكلية، حيث لا تفي المصادر الثلاثة للتمويل (ميزانية الدولة، مساهمة المواطنين المباشرة، ومساهمة الصندوق الوطني للتأمين على المرض) بمتطلبات القطاع المتزايدة.
  - بلغت مستحقات الهياكل الصحية العمومية لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض حوالي 1000 مليون دينار، مما أدى إلى تفاقم مديونية المؤسسات الصحية وعجزها عن سداد مستحقات المزودين، وبالتالي تهديد استمرارية الخدمات الصحية.
- **العبء المتزايد للأمراض المزمنة والتغير الديموغرافي**
  - تمثل الأمراض غير السارية السبب الرئيسي للوفيات في تونس، مما يضع ضغطًا متزايدًا على ميزانية وزارة الصحة نظرًا إلى ارتفاع تكلفة علاجها.
  - من المتوقع أن تؤدي الشيخوخة السكانية إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية، حيث أن نسبة السكان الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة بلغت 14.2% في 2023, ومن المتوقع أن تصل إلى 24.2 % بحلول 2044, مما يتطلب استراتيجية تمويل مستدامة لضمان استمرارية تقديم الرعاية الصحية.

على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع الصحي في تونس، فإن تكلفة الحوافز الجبائية تظل عبئًا إضافيًا على الميزانية العامة التي يمكن توجيهها لتحسين هذا القطاع.

تكلفة الامتيازات الجبائية والمالية في تونس لسنة 2023[10]

بلغ حجم الامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة في تونس خلال سنة 2023 حوالي 6685,432 مليون دينار، أي ما يعادل 4,22% من الناتج المحلي الإجمالي و 11,18% من حجم ميزانية الدولة.

مقارنةً بسنة 2023، شهدت السنوات السابقة تفاوتًا ملحوظًا في حجم هذه الامتيازات ونسبتها من المؤشرات الاقتصادية. ففي سنة 2020[11]، كانت الامتيازات الجبائية والمالية في حدود 4927 مليون دينار، أي 4,21% من الناتج المحلي الإجمالي و10,4% من ميزانية الدولة، وهو ما يشير إلى مستوى أدنى مقارنة بعام 2023. أما في سنة 2021[12]، فقد ارتفع حجم هذه الامتيازات ليصل إلى 8387 مليون دينار، وهو ما يمثل 6,41% من الناتج المحلي الإجمالي و15,11% من ميزانية الدولة، مما يجعلها السنة الأعلى من حيث حجم الامتيازات خلال الفترة. في المقابل، سجلت سنة 2022[13] تراجعًا مقارنة بـ2021، حيث بلغ إجمالي الامتيازات 6905 مليون دينار، أي 4,77% من الناتج المحلي الإجمالي و13,56% من الميزانية، ليواصل الانخفاض في 2023 مع نسبة 4,22% من الناتج المحلي الإجمالي و11,18% من ميزانية الدولة.

تعكس هذه الأرقام تطورًا متباينًا في سياسات الامتيازات الجبائية والمالية، مما يستدعي تقييم مدى فعاليتها وتأثيرها على الموارد العمومية.

10_ التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة, ملحق عدد 12 ,مشروع قانون المالية 2025, ص.7.
11_ التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة, ملحق عدد 12 ,مشروع قانون المالية 2022, ص.7.
12_ التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة, ملحق عدد 12 ,مشروع قانون المالية 2023, ص.7.
13_ التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة, ملحق عدد 12 ,مشروع قانون المالية 2024, ص.7.

تتوزع هذه الامتيازات لسنة 2023 على النحو التالي :

- **الامتيازات الجبائية :**
  - تمثل حوالي 3,89% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ حجمها 6164,748 مليون دينار، أي 10,31% من ميزانية الدولة و 16,20% من مجموع الموارد الجبائية.
- **الامتيازات المالية :**
  - تمثل أقل من 0,33% من الناتج المحلي الإجمالي، بمقدار 520,684 مليون دينار، أي 0,87% من حجم ميزانية الدولة.

تؤثر هذه الخسارة في الموارد سلبًا على قدرة الدولة في تحقيق أهدافها التنموية، مثل تحسين الرعاية الصحية والتعليم، وذلك من خلال تقليص الموارد المتاحة لها. كما تثير هذه الامتيازات قضايا تتعلق بالإنصاف والعدالة الجبائية، وهي موضوعات سيتم مناقشتها في الفقرات التالية.

دور الحوافز الجبائية في تعزيز فرص التشغيل وتخفيف البطالة

تؤدي التكلفة المرتفعة للامتيازات والحوافز الجبائية في تونس إلى ارتفاع كبير في الإنفاق الحكومي مقابل العائد المتوقع، مما يجعل الاستثمار أكثر تكلفة من المشكلة في حد ذاتها. وعند العودة إلى أحد الأسباب الرئيسية لمنح هذه الامتيازات، وهو خلق مواطن الشغل، نجد أن نتائج الامتيازات الجبائية محدودة جدًا. هذا يؤدي إلى ارتفاع التكلفة لكل موطن شغل تم إنشاؤه.

وفقًا لتقديرات البنك الدولي في سنة 2012، بلغت تكلفة الامتيازات الجبائية الممنوحة في تونس حوالي 6362 دينار تونسي سنويًا مقابل خلق موطن شغل واحد في الشركات المنتفعة بالامتيازات. وهذه التكلفة تزداد بشكل ملحوظ عندما نأخذ بعين الاعتبار أن الشركات المنتفعة من الامتيازات الجبائية كانت ستقوم بالاستثمار في جميع الأحوال، بغض النظر عن وجود هذه الامتيازات.[14]

أما إذا نظرنا فقط إلى مواطن الشغل التي تم استحداثها بفضل الاستثمارات التي تبررها الامتيازات الجبائية بشكل أساسي (أي الاستثمارات المحدودة)، فإن تكلفة استحداث موطن شغل واحد ترتفع إلى 12000 دينار تونسي سنويًا. ومع هذه التكلفة المرتفعة التي تتحملها الدولة ودافعو الضرائب، يصبح من الضروري مراجعة فاعلية هذه الامتيازات والتحقق مما إذا كانت قد حققت الأهداف التي وُضِعت من أجلها.[15]

المستفيدون من الحوافز المالية وفقًا لبيانات وزارة المالية[16]

يتبين من خلال البيانات المتاحة في تقرير وزارة المالية حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة أن المؤسسة تتصدر قائمة المستفيدين الرئيسيين من الامتيازات المالية خلال السنوات الثلاث 2021، 2022، و2023. تراوحت المبالغ المستفاد منها بين 314,972 مليون دينار في 2021، و264,704 مليون دينار في 2022، وصولاً إلى 245,798 مليون دينار

14_ سحر مشماش, مرجع سابق, ص.10. انظر كذلك :
World Bank. 2014. The unfinished revolution: bringing opportunity, good jobs and greater wealth to all Tunisians (English). Washington, DC: World Bank Group, Page 153

15_ مرجع سابق

16_ التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة, ملحق عدد 12 ,مشروع قانون المالية 2025, ص.54.

في 2023. في المرتبة الثانية تأتي المؤسسات العاملة في قطاع التشغيل، حيث استفادت من مبالغ كبيرة بلغت 242,727 مليون دينار في 2023، مقابل 250,327 مليون دينار في 2022. أما في المرتبة الثالثة، فتمثل المؤسسات العاملة في قطاع الطاقة والطاقات المتجددة، التي استفادت من امتيازات مالية بلغت 9 مليون دينار في سنة 2023.[17]

رغم أهمية قطاع الصحة كأحد الركائز الأساسية للخدمات العامة، إلا أنه لم يستفد سوى من 1.4% من إجمالي النفقات الجبائية لسنة 2023، وهي نسبة متواضعة تعكس ضعف الاهتمام بهذا المجال مقارنة بحاجاته المتزايدة. هذا التخصيص المحدود يطرح تساؤلات حول مدى فعالية السياسة الجبائية في دعم القطاعات الحيوية، خصوصًا في ظل التحديات التي يواجهها النظام الصحي بعد جائحة كوفيد-19

عدم المساواة في عبء الضرائب بين الشركات والأجراء في تونس

رغم أن الشركات في تونس تستفيد من امتيازات جبائية سخية، إلا أن العبء الضريبي يتحمّله بشكل أساسي الأجراء، دون أن ينعكس ذلك بشكل ملموس على تحسين جودة الخدمات العامة، وخاصة الصحة. وفقًا لتقرير حديث للبنك الدولي[18]، تواجه تونس تحديات جبائية بالرغم من تحقيقها لإيرادات ضريبية تفوق معظم نظيراتها. فقد شهدت الضرائب على الدخل الشخصي نموًا متسارعًا خلال العقدين الماضيين، بينما تراجعت الضرائب على الشركات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لتخفيض نسبتها وتقديم إعفاءات متعددة لرأس المال.

هذا التحول في السياسة الجبائية أدى إلى نقل العبء الضريبي من رأس المال إلى دخل العمل، مما زاد من الضغط الجبائي على الأجور، حتى بالنسبة للطبقات ذات الدخل المنخفض، ورفع تكلفة العمالة. ومع استمرار الامتيازات الجبائية التي تتمتع بها الشركات، يبقى الأجراء الخاسر الأكبر في هذه المعادلة، إذ يتحملون ضرائب مرتفعة دون أن يقابل ذلك تحسن في الخدمات العامة الأساسية، لا سيما القطاع الصحي.

في ظل هذا التفاوت، يوصي تقرير البنك الدولي بضرورة إعادة التوازن بين الضرائب على العمل ورأس المال، وتعزيز الضرائب غير المباشرة لتحسين العدالة والفعالية الجبائية. فغياب هذا التوازن لا يؤدي فقط إلى تعميق الفجوة في توزيع الدخل، بل يضعف أيضًا قدرة الدولة على تمويل وتحسين الخدمات الصحية، مما يترك الطبقات العاملة عرضة لتكاليف صحية مرتفعة في ظل تراجع الإنفاق العمومي على القطاع.

فشل الحوافز الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الدولة من خلال الحوافز الجبائية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن فعالية هذه الاستراتيجية تظل محل جدل، خاصة في سياق البلدان النامية مثل تونس. فقد أظهرت الدراسات أن الامتيازات الجبائية لا تعوّض العوامل الأخرى التي تشكل مناخ الاستثمار، حيث يختلف السياق الاستثماري في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة. فبينما يُنظر إلى الامتيازات الجبائية كعامل مشجع، إلا أنها ليست العنصر الحاسم في قرارات المستثمرين.

في الواقع، يعطي المستثمرون الأولوية لعوامل أخرى أكثر تأثيرًا، مثل انخفاض تكلفة العمالة، وجودة البنية التحتية، ووجود إدارة شفافة وفعالة بعيدًا عن التعقيدات البيروقراطية والفساد. كما أن الإطار القانوني للجباية له أهمية كبيرة، حيث يُفضّل

17_ مرجع سابق.
18_ البنك الدولي, الإنصاف والفاعليّة في النظام الجبائي التونسي, خريف 2024

المستثمرون أنظمة ضريبية واضحة وسهلة الفهم، بدلًا من نصوص قانونية متفرقة في مجلات وقوانين ومراسيم متعددة، كما هو الحال في تونس.

في عام 2018، سجلت تونس نموًا في جذب الاستثمارات الخارجية بنسبة 17.6% .إلا أنه منذ عام 2019، بدأت الاستثمارات الأجنبية في التراجع، حيث انخفضت بنسبة 7.6%، وتعمق هذا الانخفاض في عام 2020 بنسبة 28%، ثم بنسبة 31% في عام 2021. [19]

هذا التراجع يُعزى إلى عدة عوامل، من بينها عدم الاستقرار السياسي، الاضطرابات الاجتماعية، والتحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد .بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير جائحة كوفيد-19 ساهم في تفاقم هذا الانخفاض، مما أثر سلبًا على جاذبية تونس للاستثمارات الأجنبية.

وهو مايعكس أن المشكلات الهيكلية في مناخ الأعمال، مثل التعقيد القانوني وضعف البنية التحتية، قد تكون أكثر تأثيرًا من الامتيازات الجبائية مضاعفًا نفسها. لذا، فإن مراجعة السياسات الجبائية وحدها لن تكون كافية لاستقطاب المستثمرين، ما لم تُرفَق بإصلاحات أعمق لتحسين مناخ الاستثمار بشكل عام.

عندما تستثمر الحكومة في البنية التحتية العامة، فإنها تخلق تأثيرًا يمتد إلى الاقتصاد ككل من خلال تحسين ظروف ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وأيضًا من خلال خلق فرص العمل، وزيادة القدرة الشرائية للأسر، مما يزيد بدوره من الاستهلاك ويشجع الشركات على زيادة استثماراتها.

كشفت أزمة جائحة كورونا عن هشاشة النظام الصحي في تونس، حيث لم يكن قادرًا على مجابهة التحديات الصحية لولا التدخلات والمساعدات الدولية. وقد أشار **ألكسندر أروبيو، مدير مكتب البنك الدولي في تونس،** [20]إلى أن البنك تحرك بسرعة لدعم التدابير الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي تبنتها الحكومة التونسية بهدف مواجهة الأزمة وإنعاش الاقتصاد على أسس أكثر صلابة.

إلا أن هذا التحسن لا يخفي واقعًا أعمق، وهو أن النظام الصحي التونسي لا يزال هشًا وعرضة للصدمات المستقبلية، خاصة مع ارتفاع معدل انتشار الأمراض المزمنة. فبدون تمويل مستدام وإصلاحات جذرية، ستظل تونس معتمدة على المساعدات الخارجية عند كل أزمة صحية جديدة. ويؤكد هذا الواقع أن السياسات الحالية لم تفِ بالغرض في تطوير القطاع الصحي أو جعله أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، حيث لم يتم توجيه الموارد العامة بالشكل الكافي نحو تعزيز البنية الصحية وضمان تمويل مستدام لهذا القطاع الحيوي.

تكشف هذه التحديات عن الحاجة الملحّة لإصلاحات جذرية في قطاع الصحة العمومية، تشمل تعزيز البنية التحتية، تحسين آليات الحوكمة، رقمنة النظام الصحي، وضمان تمويل أكثر استدامة وعدالة. فاستمرار هذه الإشكاليات دون حلول هيكلية سيجعل النظام الصحي التونسي هشًا وغير قادر على مجابهة الأزمات المستقبلية أو توفير خدمات صحية ذات جودة لكافة المواطنين.

في ظل هذه التحديات، لا بد من مراجعة الأولويات المالية للدولة، حيث يتطلب بناء نظام صحي قوي ومستدام إعادة توجيه الموارد نحو تحسين البنية التحتية الصحية وتطوير التمويل العمومي للقطاع، بدلًا من الاعتماد على التدخلات الطارئة التي لا تعالج المشاكل الهيكلية طويلة المدى.

19_ مهدي الزغلامي, كيف فشلت تونس في استقطاب الاستثمارات الأجنبية في السنوات الأخيرة ؟, موقع البورصة, بتاريخ 20 ديسمبر 2021.
20_ مجموعة البنك الدولي, بيان صحفي, تونس: تمويل إضافي لتعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود, بتاريخ 26 ماي 2022.

في ظل التحديات الكبيرة التي يواجهها النظام الصحي في تونس، يبدو أن الحلول البديلة تتطلب إعادة النظر في الأولويات المالية للدولة وتوجيه الموارد بشكل أكثر فعالية نحو القطاعات الأساسية. يمكن الاستفادة من الحوافز الجبائية التي تمنح حاليًا للقطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي لم تحقق النتائج المنتظرة في جذب الاستثمارات أو خلق فرص عمل مستدامة، من أجل تخصيصها لدعم القطاعات الاجتماعية الحيوية مثل الصحة والتعليم.

على سبيل المثال، يمكن تحويل جزء من الامتيازات الجبائية الممنوحة للأنشطة الاقتصادية الأقل تأثيرًا على النمو المستدام، إلى تمويل برامج صحية وتحسين البنية التحتية الصحية في المناطق الأكثر احتياجًا. من خلال هذا التوجه، يمكن تحسين مستوى الخدمات الصحية وجودتها، وضمان توفير الرعاية الصحية للأفراد في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفًا.

علاوة على ذلك، ينبغي إعادة التفكير في آلية تمويل قطاع الصحة بشكل كامل، حيث يمكن فرض مساهمات إضافية أو إعادة توجيه جزء من العائدات الجبائية لدعم القطاع الصحي. هذا يمكن أن يشمل فرض ضرائب جديدة على القطاعات ذات الربحية العالية، وتخصيص جزء من هذه الأموال لتحسين البنية التحتية للمستشفيات والمراكز الصحية، وكذلك تطوير آليات الحوكمة الصحية لتسريع الاستجابة للأزمات المستقبلية.

من الضروري أيضًا الاستثمار في رقمنة النظام الصحي لرفع مستوى كفاءة الخدمات الطبية وتسهيل الوصول إليها، وبالتالي تقليل الهدر المالي وتوجيه الموارد بشكل أكثر فعالية. بهذه الطريقة، يمكن تخفيض الاعتماد على الحلول الطارئة وتحقيق استدامة في التمويل العمومي لقطاع الصحة، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمات الصحية بشكل مستمر.

في هذا السياق، لا يسعنا إلا التأكيد على أن هدفنا ليس معارضة تدعيم الشركات أو استقطاب الاستثمارات، بل نحن ندعو إلى تحسين فعالية الحوافز الجبائية التي تمنحها الدولة. إنّ ما نطرحه هو إشكالية حوكمة هذه الحوافز التي، على الرغم من كونها أداة هامة لتحفيز الاقتصاد، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها، كما تؤكد ذلك التقارير الحكومية، بل تسببت في نفقات هائلة لم تترجم إلى تغييرات اقتصادية واجتماعية ملموسة.

إنّ من الضروري أن تتم مراجعة هذه السياسات الجبائية على ضوء الأولويات الوطنية التي تشمل تطوير القطاعات الحيوية مثل قطاع الصحة. فعلى الرغم من أهمية استقطاب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، إلا أن قطاع الصحة، وهو قطاع استراتيجي وحيوي في ضمان رفاه المواطنين، يظل يعاني من تحديات هيكلية ضخمة، تؤثر بشكل كبير على قدرته على تقديم خدمات صحية فعّالة وجودة.

لهذا السبب، نوصي بتوجيه جزء أكبر من الحوافز الجبائية إلى القطاعات الاجتماعية الاستراتيجية، مثل قطاع الصحة، الذي يحتاج إلى تمويل مستدام لتحسين بنيته التحتية وتطوير الخدمات الصحية، بالإضافة إلى تعزيز الحوكمة في القطاع لضمان الاستخدام الأمثل للموارد. إنّ توفير تمويل كافٍ ومستدام لقطاع الصحة يمكن أن يُحسن بشكل كبير من جودة الحياة للمواطنين ويسهم في تخفيف الأعباء على النظام الصحي، مما سيؤدي إلى تحسن عام في الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

انطلاقًا من ذلك، نوصي بأن تتولى وزارة المالية والبرلمان مراجعة الإطار التشريعي للحوافز الجبائية وتوجيه جزء منها لدعم البنية التحتية الصحية، خاصة في المناطق ذات الأولوية. كما ينبغي على رئاسة الحكومة ووزارة الاقتصاد تطوير سياسة جبائية ترتبط بنتائج ملموسة ومؤشرات أداء واضحة، تضمن تخصيص هذه الحوافز للقطاعات الاجتماعية ذات التأثير المباشر، وفي مقدمتها قطاع الصحة.

أما وزارة الصحة، فمن الضروري أن تحدد بدقة احتياجاتها التمويلية وتعمل على تحسين آليات الحوكمة الداخلية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد الجبائية المُعاد توجيهها.

وبالنسبة إلى صنّاع القرار بصفة عامة، فإن إعادة توجيه الحوافز الجبائية نحو القطاعات الاجتماعية كالصحة يجب أن تكون أولوية، بهدف تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية وتحسين نوعية حياة المواطنين، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار الاجتماعي وتهيئة بيئة أكثر جذبًا للاستثمار.

وبالتالي، لا بد من إعادة توجيه الحوافز الجبائية بشكل استراتيجي بحيث تساهم في تفعيل القطاعات الأساسية مثل الصحة، بدلاً من أن تُهدر في أنشطة اقتصادية لم تحقق الأهداف التنموية المطلوبة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء بنية تحتية قوية وتوفير خدمات اجتماعية متميزة للمواطنين هما من العوامل الرئيسية التي تسهم في جذب الاستثمارات إلى دولة مثل تونس. إن توفير بيئة مستقرة سياسيًا واجتماعيًا يُعدّ من أبرز العناصر التي تشجع المستثمرين على توجيه استثماراتهم إلى الأسواق التونسية. فالمستثمرون يبحثون عن دول تتمتع بحكومة قوية، استقرار اجتماعي، وشبكة بنية تحتية متطورة تتيح لهم ممارسة أعمالهم بكفاءة وسهولة. وبالتالي، فإن توفير خدمات صحية وتعليمية عالية الجودة، إلى جانب بنية تحتية متينة، يمكن أن يجعل تونس وجهة جذابة للاستثمارات الأجنبية.

إن تهيئة بيئة استثمارية تتمتع بهذه العناصر يعزز من قدرة تونس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويسهم في تحقيق تنمية مستدامة. لذلك، يجب أن تكون الأولوية لتوجيه الموارد إلى القطاعات الاجتماعية والاستراتيجية، وخاصة الصحة، بما يساهم في تحسين نوعية الحياة للمواطنين ويؤسس لمستقبل اقتصادي واجتماعي أكثر استقرارًا وازدهارًا.

المراجع :

- سحر مشماش, الامتيازات الجبائية تثقيل لكاهل المالية العمومية, 2020.
- البنك الدولي, الإنصاف والفاعليّة في النظام الجبائي التونسي, 2024.
- مجموعة البنك الدولي, بيان صحفي, تونس: تمويل إضافي لتعزيز قدرة النظام الصحي على الصمود, 2022.
- مهدي الزغلامي, كيف فشلت تونس في استقطاب الاستثمارات الأجنبية في السنوات
- الأخيرة ؟, موقع البورصة, 2021.
- التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة, ملحق عدد 12 ,مشروع قانون المالية 2025
- التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة, ملحق عدد 12 ,مشروع قانون المالية 2024.
- التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة, ملحق عدد 12 ,مشروع قانون المالية 2023
- التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة, ملحق عدد 12 ,مشروع قانون المالية 2022.
- المشروع السنوي للأداء لمهمة الصحة لسنة 2024, وزارة الصحة, 2023
- قانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة
- القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرّخ في 27 ديسمبر 1993
- القانون عدد 72-38 المتعلق بإحداث نظام خاص بالصناعات التصديرية.
- World Bank. 2014. The unfinished revolution: bringing opportunity, good jobs and greater wealth to all Tunisians (English). Washington, DC: World Bank Group